

مساهمة الأمن البيئي والاقتصادي في تحقيق التنمية في دولة القانون

The contribution of environmental and economic security to achieving development in the rule of law

غيلاس أمينة⁽¹⁾

⁽¹⁾ كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر النشاط العقاري، جامعة جيلالي ليابس سيدي

بلعباس (الجزائر)

amina.ghiles@univ-sba.dz

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

تاريخ النشر:

2023/12/31

تاريخ القبول:

2023/10/19

تاريخ الارسال:

2023/06/18

الملخص:

يساهم الأمن القانوني في بناء دولة القانون باعتباره أحد أهم مرتكزاتها الأساسية والذي يولد في نفس الشخص الإحساس بالطمأنينة والثقة اتجاه النظام القانونية، بحيث لم يبق الأمن منحصرًا فقط في المجال الدولي والقانوني وإنما تجاوز ذلك مجالات متعددة منها المجال البيئي والاقتصادي، بحيث جاء الأمن البيئي نتيجة للتهديدات البيئية التي مست البيئة سواء بفعل الطبيعة أو حتى بفعل البشر، أما الأمن الاقتصادي أتى نتيجة لتفشي ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي للأشخاص، لابد من حماية البيئة والاقتصاد الوطني بفرض تدابير وقائية أو حتى علاجية لمواجهة الأخطار التي تمس البيئة والاقتصاد، بإضافة إلى استقرار الوضع البيئي والاقتصادي مع القدرة على وضع توقعات مشروعة لهذين النظامين وذلك تفاديا للتدهورات البيئية والاقتصادية مما يساهمهما في تحقيق التنمية وجذب الخبرات والمؤهلات العلمية في ظل دولة القانون والتي يسودها الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية:

الأمن البيئي - الأمن الاقتصادي - دولة القانون - التنمية - الاستقرار القانوني.

Abstract:

Legal security contributes to building the state of law as one of its most important basic foundations, which generates in the same person a sense of reassurance and confidence towards the legal

system, so that security did not remain limited only to the international and legal field, but rather it went beyond multiple fields, including the environmental and economic field, so that environmental security came as a result of threats. The environment that affected the environment, whether by nature or even by humans. As for economic security, it came as a result of the widespread phenomenon of poverty and the low standard of living for people. The environment and the national economy must be protected by imposing preventive or even remedial measures to confront the dangers that affect the environment and the economy, in addition to stabilizing the environmental and economic situation. With the ability to set legitimate expectations for these two systems in order to avoid environmental and economic deterioration, which contributes to achieving development and attracting expertise and scientific qualifications under the rule of law in which security and stability prevail.

key words:

Environmental security - economic security - the rule of law-development - legal stability.

مقدمة:

يعتبر الأمن القانوني كأصل عام من بين المبادئ الأساسية لبناء المجتمع والدولة على حد سواء والذي يبعث بالثقة في نفوس الأشخاص وإحساسهم بالاطمئنان على مصالحهم ومراكزهم القانونية وحقوقهم المكتسبة، ففي حال ما إذا كانت الدولة تتمتع بالأمن في جميع مستوياتها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو المعلوماتي أو حتى البيئي...الخ، ولما ينتج عنه من تحقيق الثقة لدى الأشخاص وإحساسهم بالاطمئنان في الدولة ونظامها القانوني وجميع مجالاتها التي يسودها الأمن والاستقرار¹، بحيث يقصد بالأمن بمفهومه الشامل هو مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والاستقرار لمواجهة المشاكل في عدة مستويات ومختلف مناحي الحياة لتحقيق الأمن والسلامة فيها².

¹ ناهد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة عامة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز جدة، المملكة العربية السعودية، 2017، ص.13

² ناهد ناصر داود فلمبان، المرجع السابق، ص.14

ونظرا لأهمية الأمن البيئي والذي جاء نتيجة لتدهور الأوضاع البيئية منها طبقة الأوزون وكذلك نظرا لوجود ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري وكذا حرائق الغابات وقطعها وحتى النزاعات المسلحة ومنها المواد الكيميائية لبعض المصانع... الخ كلها تعتبر تهديدات تهدد وتمس البيئة في الحاضر والمستقبل، بحيث سعت معظم الدول والمنظمات الدولية الى تجسيد ما يسمى بالأمن البيئي من خلال وضع تدابير وقائية وعلاجية وذلك من أجل إزالة هذه المخاطر التي تهدد البيئة، لأنه تعتبر حماية البيئة من ضمن أهم المبادئ العالمية وذلك نظرا لدورها الأساسي والفعال في تحقيق التنمية¹.

كما يتجسد الأمن أيضا على المستوى الاقتصادي من خلال ضمان العيش السليم للأشخاص من خلال ما يسمى بالأمن الاقتصادي، أما في حال انعدام الأمن في هذا المجال لتعذر توفر هذا السبيل يؤدي ذلك لانعدام الاستقرار في كافة مجالات حياة الانسان خاصة في المجال الاقتصادي باعتباره أساس التقدم والازدهار في المجتمعات، لذلك ينبغي لتحقيق الأمن الاقتصادي لابد من ضمان مناصب عمل والأجور المناسبة وذلك بتخفيض معدلات البطالة والفقر².

وبالتالي يعتبر كلا من الأمن القانوني والأمن البيئي والاقتصادي احدا أهم المبادئ الأساسية لقيام دولة القانون، لأنه بوجود الاستقرار التشريعي والاستقرار في النظام البيئي وكذا الاستقرار في النظام الاقتصادي من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومحاربة كل التهديدات التي تمس البيئة والنظام الاقتصادي، كلها مبادئ تجعل الأشخاص في اطمئنان وثقة على حقوقهم المكتسبة وعلى مراكزهم القانونية بالإضافة إلى تحقيق التنمية في عدة مستويات.

كما قد حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية الصادر سنة 1994، سبعة أبعاد للأمن الإنساني وهي:
الأمن الاقتصادي الذي يهدده الفقر

¹ Philippe le prestre, "sécurité environnementale et insécurités internationales", revue québécoise de droit international, université du Québec, 11,1,1998, p274

² أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو، "الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، المجلد2، العدد2، سنة 2016، ص.70

- . الأمن الغذائي الذي يهدده الجوع والمجاعة
- . الأمن الصحي الذي تهدده أشكال الأذى والأمراض
- . الأمن الشخصي الذي تهدده الجريمة والعنف
- . الأمن السياسي الذي يهدده القمع السياسي
- . الأمن الاجتماعي الذي يهدده النزاع الاجتماعي أو الاثني أو الطائفي
- . الأمن البيئي الذي يهدده التلوث والتدهور البيئي¹.

بحيث يعتبر كلا من الأمن البيئي والاقتصادي من ضمن مقومات الأمن الإنساني الذي حدده برنامج الأمم المتحدة وكل ذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة بمعنى لابد من الحفاظ على الموارد الطبيعية بالنسبة للأجيال في الوقت الحاضر والمستقبل.

ومن هذا المنطلق يطرح الاشكال التالي: ما مدى مساهمة الأمن البيئي والأمن الاقتصادي في تحقيق التنمية الشاملة وبناء دولة القانون؟

لقد اعتمدت في هذا البحث للإجابة عن الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مفهوم الأمن البيئي والاقتصادي وكذا دراسة التهديدات البيئية التي تطال الى النظام الاقتصادي ومدى تأثيرها فيه، وكذا تطرقت إلى أهم مقومات لتحقيق الأمن البيئي والاقتصادي ودورهما في تحقيق التنمية وبناء دولة القانون.

للإجابة عن إشكالية البحث ارتأيت أن أقسم موضوع بحثي إلى مبحثين ففي المبحث الأول سأعرض فيه إلى مفهوم الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والعلاقة بينهما، أما المبحث الثاني سأعالج فيه أهم مقتضيات الأمن البيئي والاقتصادي ومدى تحقيقهما للتنمية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والعلاقة بينهما

يعتبر الأمن البيئي وحتى الأمن الاقتصادي احدا أهم المبادئ الأساسية المطالب بها دوليا من قبل المنظمات والهيئات العالمية وذلك راجع لأهميتهما وخطورتهما في حال تدهور النظامين البيئي والاقتصادي وتأثيرهما على الأمن بصفة عامة وخاصة على الأمن الإنساني، وعليه سأتطرق في هذه الجزئية إلى دراسة المقصود بالأمن البيئي والاقتصادي في المطلب الأول، وإلى دراسة العلاقة التي تربطهما معا في المطلب الثاني وفقا لما يلي:

¹ داود الأزهر، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة جزائر 1، 2015/2016، ص.ص. 15، 16.

المطلب الأول: المقصود بالأمن البيئي والاقتصادي

يقصد بالأمن بمفهومه التقليدي هو الحماية المتعددة من الأخطار التي قد تصيب الانسان كخطر الجريمة أو الجوع أو المرض أو البطالة أو التلوث أو الانتهاكات التي تمس الحقوق الأساسية للإنسان ككائن بشري، كما انه لم يبقى منحصرًا في هذا المجال وإنما تجاوز إلى مجالات أو جوانب متعددة بفضل الظروف الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية¹.

وعليه سأعرض في هذا المطلب إلى تعريف الأمن البيئي في الفرع الأول، وإلى تعريف الأمن الاقتصادي في الفرع الثاني وفقا لما يلي:

الفرع الأول: تعريف الأمن البيئي.

نظرا لكثرة الكوارث الطبيعية والتي يمكن اعتبارها كمصدر مهدد للأمن الإنساني، كما قد تكون هذه كوارث بفعل الطبيعة كحرائق الغابات والسيول الجارفة والفيضانات والزلازل آخرها زلزال تركيا وسوريا الذي نتج عنه خسائر مادية وبشرية هائلة، أو قد تكون كوارث بيئية التي تحدث بفعل البشر مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الأرض، فكل هذه المخاطر قد تكون لها آثار سلبية على الأمن الصحي والغذائي وعلى الأمن الإنساني بصفة عامة، وعليه يهدف الأمن البيئي للوقاية من التأثيرات السلبية الناتجة عن التهديدات البيئية²، كما أنه ينعكس مصطلح الأمن البيئي على أمن الأفراد في مواجهة الأضرار البيئية، فيمكن تصور الأمن البيئي وقبل كل شيء يدخل تحت لواء أمن الأفراد في مواجهة الأخطار التي تشكلها البيئة على صحتهم مباشرة، كما يمكن كذلك أن تكون هناك تهديدات تمس الأفراد في أجسادهم أو حتى في ممتلكاتهم كحدوث كوارث طبيعية أو التلوث الاشعاعي وبالتالي كلها متأصلة عن الشعور بعدم الأمان الفردي³.

وبالتالي فمفهوم الأمن البيئي هو مفهوم متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات التي يقوم بها الانسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة، فمن خلال التعريف يتضح أنه بالتعرض إلى أخطار البيئة منها الأخطار

¹ - داود الأزهر، المرجع السابق، ص.10

² - بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي -مقاربة الأمن الإنساني-، مذكرة ماجستير، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص.5

³ Philippe le prestre, op,cit, p.275

الطبيعية والأخطار التي تنجم عن الانسان نتيجة حوادث أو إهمال أو سوء التسيير، غير أنه لم يتعرض إلى الجوانب المتعلقة بالأمن البيئي للأجيال المستقبلية وكذا حماية البيئة كتراث مشترك للإنسانية¹.

كما يشير مفهوم الأمن البيئي إلى أربعة معان رئيسية هي أمن البيئة، وأمن الأفراد وأمن الدول وأمن النظام الدولي، وبالتالي عند كلامنا عن الأمن البيئي فإنه يتبادر إلى الذهن فكرة حماية السلامة البيئة على مدى طويل كما أنه يوجد من المنظمات الدولية التي تستخدم هذا التعبير مثل منظمة الأمم المتحدة ولكن في مجالات متعددة ولكن كلها في سياق واحد من أمثلها هو أمن الغلاف الجوي².

وأيضا يمكن تعريف الأمن البيئي هو وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة والتي تشمل استعادة البيئة المتضررة والتخفيف من موارد التدهور البيئي والتهديدات البيولوجية، وعليه فهو الوثيقة الملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية³.

الفرع الثاني: المقصود بالأمن الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد هو المحرك الأساسي للتنمية والذي يمس جميع العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات وعمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ووجود الموارد والسلوك البشري المتصل بها⁴.

بحيث يعد الأمن الاقتصادي من أولويات التي تسعى معظم الدول العربية إلى تحقيقها خاصة في ظل الأزمات التي تشهدها البيئة العربية في الآونة الأخيرة وما نتج عنا من آثار سلبية كارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة الفقر وارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة مما أثر على اقتصاديات الدول العربية المتميزة بالهشاشة والضعف نتيجة لاعتماد

¹ داود الأزهر، المرجع السابق، ص. 17.

² Philippe le prestre, op,cit, p274

³ بوسطيلة سمرة، المرجع السابق، ص. 6.

⁴ عبد الله سوسان، وآخرون، دور الأمن القانوني في التنمية الاقتصادية، أطلع عليه يوم 2023/02/24، على الساعة 21:30، على الرابط <https://drive.google.com/file/d/1-Urdi81JLm6NxTBsPJp4RWTIjoaOdstZ/view>، ص. 02.

تلك الاقتصاديات بنسبة كبيرة على الريع البترولي مما يجعلها عرضة للتأثر بشكل كبير للتغيرات الحاصلة فيه¹.

بحيث يقصد بالأمن الاقتصادي الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات، وعليه يركز الأمن الاقتصادي عموماً على ثلاث نقاط أساسية وهي أولاً يتجسد الأمن الاقتصادي في ظل غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية "العامل المحدد هو الرفاه"، فالنقطة الثانية يعنى بها هو تحقيق التنمية بمعنى يعتبر الأمن الاقتصادي العامل المحدد للتنمية، أما النقطة الثالثة فيقصد بها تجسد الأمن الاقتصادي في امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه من أن يعيش حياة مستقرة ومشبعة².

أو هو عبارة عن التدابير أو الحماية أو الضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في ظل الظروف التي يواجه فيها الكارثة الطبيعية أو الضائقة الاقتصادية، مع ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة وإن كانت هذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية إلى خلق الأمان الاقتصادي الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلاً عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي³، بمعنى يعد الأمن الاقتصادي هو جزء من المنظومة الأمنية المتكاملة التي يشملها مفهوم الأمن الإنساني، ويقصد به هو التحرر من الخوف والحاجة أو تأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم⁴.

وعليه يقصد بالأمن الاقتصادي هو شعور الفرد بالطمأنينة والحماية من الفقر والجوع وعدم الخوف من احتياجاتهم المادي، بمعنى يتطلب لتحقيق الأمن الاقتصادي تأسيس دخل ثابت للفرد عبر عمل المنتج ومدفوع الأجر أو عبر شبكة مالية عامة وأمنة،

¹ أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو، المرجع السابق، ص.70

² عمر أمينة، الأمن الاقتصادي *economic security*، الموسوعة السياسية، أطلع عليه يوم 2023/02/17، على الساعة 14:09، على الرابط <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

³ أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو، المرجع السابق، ص.71

⁴ عمر أمينة، نفس الموقع

بحيث يعبر الأمن الاقتصادي عن قدرة الدولة في حماية الفرد من الوصول إلى مستوى الفقر وضمان شعوره بالطمأنينة دون الحاجة للقلق اتجاه احتياجاته المادية¹.

المطلب الثاني: علاقة الأمن البيئي بالأمن الاقتصادي

يعتبر الأمن البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل والذي يجمع متطلبات حياة الإنسان من الأمن على نفسه ودينه وماله وعرضه وغذائه وأهله ووطنه وغير ذلك من الحقوق، فبتحقيق عناصر الأمن بمختلف جوانبه يتحقق الأمن بمفهومه الشامل والمنشود من قبل الأفراد والشعوب والحكومات، لتحقيق الأمن البيئي بكافة جوانبه وأشكاله لاد من الاعتماد على أحد العناصر التي تصب في ظل هذه المنظومة الشاملة، أي بالمفهوم المعاكس يؤدي الفشل أو القصور في تحقيق عناصر الأمن ومنها الأمن البيئي... الخ إلى إضعاف والمساس بالأمن بمفهومه الشامل².

كما يعتبر الأمن الاقتصادي أيضاً هو جزء لا يتجزأ من المفهوم الشامل للأمن الذي يستعمل جميع تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان من الحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والعلاج وخاصة في ظل الظروف التي تواجه فيها الكوارث الطبيعية أو الضائقة الاقتصادية وذلك لضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تؤدي إلى خلق الأمان الاقتصادي للناس والذي ينطوي على البعد النفسي للإنسان إضافة إلى البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي³.

وبالتالي تؤثر التهديدات البيئية على الأوضاع الاقتصادية والدخل السنوي للشخص وهذا ما أكدته هيئة الحكومة الدولية لخبراء المناخ في تقريرها لتقييمها الرابع، بحيث أشارت أن التقلبات المناخية لها دور في التقليل من قدرة المزارعين من التعامل مع الوضع المناخي وذلك راجع بسبب التقلبات المناخية وندرة الأمطار، وبالتالي تعتبر التهديدات

¹ بوداود فاطيمة الزهرة، زاوي أسماء، "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا"، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف2، المجلد 16، العدد 01، سنة 2021، ص.ص. 84، 85.

² ناهد ناصر داود فلمبان، المرجع السابق، ص. 14.

³ بوداود فاطيمة الزهرة، زاوي أسماء، المرجع السابق، ص. 84.

البيئية أكبر عائق للتنمية خاصة في دول افريقيا وذلك راجع للتقلبات المناخية في هذه القارة والنتائج عن تصحر والجفاف وبالتالي التأثير على الأمن الاقتصادي¹.

وعليه يعتبر الأمن البيئي والاقتصادي هما جزءان لا يتجزآن من المفهوم الشامل للأمن في جميع مستوياته فتحقيقهما معا يقودني الأمر بالحديث عن ثقة الأشخاص واطمئنانهم على مصالحهم من الأخطار التي تهدد المجال البيئي أو الاقتصادي، وعليه فهما يرتبطان مع بعضهما البعض وأحدهما يؤثر في وجود الآخر فوجود الأمن البيئي يتحقق الأمن الاقتصادي، كما أن التهديدات البيئية تؤثر بشكل سلبي ومباشر على الأمن الاقتصادي، وعليه فهما من ضمن أهم المبادئ لتحقيق الأمن الإنساني فكلها تتواجد في ظل دولة يسودها الأمن والاستقرار وذلك من خلال استقرار المراكز القانونية للأشخاص وحمايتهم للحقوق المكتسبة.

المبحث الثاني: ضوابط تحقيق الأمن البيئي والاقتصادي ودورها في تحقيق

التنمية

لابد لتحقيق الأمن البيئي والاقتصادي من ضوابط أو مقومات حتى يشعر الفرد بالأمن والثقة والاطمئنان اتجاه النظام البيئي والاقتصادي، فيعتبر كلاهما احدا أهم المرتكزات لبناء دولة يسودها الأمن والسلام والاستقرار، كما أنه يعتبر هذان المبدآن من بين المبادئ التي تندرج ضمن المناخ الاستثماري الذي يبحث عنه المستثمر الأجنبي، وبالتالي بتوفر الدولة عليهما يؤدي بذلك إلى جعل المستثمر يرغب بالاستثمار فيها فيمكن ذلك من جذب الخبرات والمؤهلات الأجنبية مما يدفعني الأمر بالقول إلى تحقيق التنمية في مختلف جوانبها، وبالتالي سأعرض في هذا المبحث إلى مقومات الأمن البيئي والاقتصادي في المطلب الأول، ثم إلى دور الأمن البيئي والاقتصادي في تحقيق التنمية في المطلب الثاني وفقا لما يلي:

المطلب الأول: مقومات تحقيق الأمن البيئي والاقتصادي

تتميز الحياة البيئية والاقتصادية بتذبذب نوعا ما وذلك باختلاف الأوضاع التي يكون عليها البلد أو حتى المناخ فيها، وعليه سأعرض في هذه النقطة إلى أبرز المقومات لتحقيق الأمن البيئي والاقتصادي وفقا لما يلي:

¹ دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة . دول القرن الافريقي ،، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص.76

الفرع الأول: الاستقرار البيئي والاقتصادي:

يقصد بالاستقرار هو تحقيق قدر من الثبات في عدة مجالات منها الاقتصادية والبيئية ونظرا لما يبعثه هذا الاستقرار من الطمأنينة والثقة على مصالح الأفراد، بحيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة الاقتصادية، بحيث يتمحور مفهومها حول الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار كما أضاف الفكر الاقتصادي أن الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في توازن ميزان المدفوعات¹.

وبالتالي مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأنه هو الاستغلال الأمثل والرشد للموارد الاقتصادية المتاحة، بهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات التضخم والبطالة المنخفضة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسبة مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي²، وذلك باعتبار أن الأمن الاقتصادي من الحاجات المستمرة والتي لا يمكن العيش بدونها فبتوفر جميع العناصر المكونة للأمن الاقتصادي يعتبر كحق أصيل لكل إنسان، ففي حال عدم توافرها يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار مما يؤدي إلى شعور الإنسان بالخوف من فقدان كل عنصر على حدا مما قد يؤثر على إحساس الفرد والجماعة بالأمن والاستقرار³.

أما الاستقرار البيئي كذلك هو أحد أهم المقومات الضرورية لتحقيق الأمن البيئي بأن يبقى النظام البيئي في حال مستقر، ولا نقصد بالاستقرار هو الثبات الدائم وإنما هو أن يبقى هذا النظام يتميز بنوع من المرونة البيئية بمعنى قدرة النظام البيئي على امتصاص التغيير والبقاء والعودة إلى الوضع الطبيعي بمعنى إذا كان هذا النظام يستجيب للأضرار من خلال مقاومته وتعافي بسرعة لتعويض النقص⁴.

¹ حيدوشي عاشور، شتوي حسنى، "مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة: 2000. 2018"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد 16، العدد 01، سنة 2022، ص. 361

² حيدوشي عاشور، شتوي حسنى، المرجع السابق، ص. 369

³ أحمد سمير، الأمن الاقتصادي مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، دون طبعة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2012، ص. 14

⁴ المرونة البيئية، على موقع ويكيبيديا، أطلع عليه يوم 2023/2/22، على ساعة 19:04، على الرابط

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

ففي ظل وجود بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا تتواجد آليات الاستقرار الاقتصادي وهي استقرار الوضع الاقتصادي للدولة التي تقوم على ممارسات الاقتصادية داخل أي مجتمع بين ثلاث مستويات الدولة والعالم الخارجي، القطاعات الاقتصادية داخل الدولة سواء قطاع حكومي أو خاص، والمستوى الأخير مستوى الأسرة والفرد فهذه المستويات متشابكة ومتصلة مع بعضها وتؤثر على بعضها البعض¹، ونظرا لوجود بعض الكوارث التي تحد من الأمن والاستقرار والتي ترتبط بالبيئة أو بتفاعلات الإنسان مع البيئة، كما يعد التلوث بشق أنواعه واحد من العوامل التي تساهم في انتشار حالة من عدم الاستقرار والأمن في الدول والمجتمعات، وبالتالي قد برز مفهوم الأمن البيئي نتيجة وصول التطور العلمي إلى الطور الرابع من الثورة الصناعية الذي يعرف بتطور البيئة والتنمية، وبين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة واستمرار التنمية الشاملة دون توقف².

وعليه يقصد بالاستقرار البيئي هو أن يتحقق حالة من الاستقرار بمعنى هي القدرة على المواجهة والتصدي للكوارث الطبيعية والبشرية مما يساهم في تحقيق الأمن البيئي، ونفس الشيء بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات الاقتصادية وإيجاد الحلول لها وإذا ما كانت تتميز بنوع من الاستقرار أو الثبات النسبي للأوضاع الاقتصادية يتحقق ما يسمى بالأمن الاقتصادي.

الفرع الثاني: التوقع المشروع للتهديدات الاقتصادية والبيئية.

يقصد بالتوقع المشروع هو قدرة الأشخاص على التنبؤ بما ستؤول إليه تصرفاتهم في ضوء الإرادة السائدة للسلطة الإدارية القائمة فلا تباغتهم الأخيرة بما يتناقض مع توقعاتهم المعقولة والمشروعة³.

وعليه فالتوقع المشروع ليس حقا قانونيا وإنما هو توقع لاستمرار المنفعة أو الحصول على منفعة أو تحقق مصلحة معينة مبنيا على سلوك أو نشاط معين للإدارة، ولكي يكون التوقع مشروعا يجب أن يكون معقولا ومنطقيا وصحيحا، فالتوقع المستند إلى

¹ أحمد سمير، المرجع السابق، ص. 23.

² داود الأزهر، المرجع السابق، ص. 17.

³ مازن ليلو راضي، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، جمهورية مصر العربية، 2020، ص. 196.

ممارسات إدارية متفرقة لا تشكل سلوكا مطردا أو يستند إلى تصرفات غير رسمية لا يعد توقعها مشروعا¹.

ونظرا لاعتبار التهديدات البيئية التي لها انعكاسات على مستوى الأفراد والدولة على العموم لما تحدثه من اختلالات في التوازن البيئي، ومردده عجز المجتمع الدولي على مواجهة التهديدات البيئية المختلفة ولما يؤدي اليه من تضاعف الأضرار التي لا تعرف معنى للحدود الإقليمية وسيادة الدولة، وعليه شكلت أحد أكبر الأخطار التي تهدد الأمن الاجتماعي البيئي من خلال تهديد الأمن الإنساني بصفة عامة².

بحيث تشير التوقعات البيئية أن حوالي 14 دولة أفريقية تعاني من ندرة المياه وسوف تضاف لها 11 دولة أخرى بحلول عام 2025، في هذا الشأن أكدت تقارير الهيئة الحكومية لخبراء المناخ أن الدول الأفريقية وبالأخص دول شمال إفريقيا ستعرف أزمة المياه في المناطق التي تقل فيها كمية سقوط مما ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومثال ذلك تأثر الموارد المائية في إفريقيا بتغير المناخ والجفاف بحيث تؤثر سلبا على ظروف المعيشية والمشاكل المرتبطة بها وبالتالي تؤثر التهديدات البيئية على الأمن الاقتصادي وعناصره³.

وبالتالي تشير التوقعات المشروعة للتهديدات البيئية والاقتصادية إلى تفادي هذه الأزمات وإيجاد الحلول لها، وكل ذلك ينطوي تحت لواء الأمن والاستقرار واطمئنان الأشخاص في النظام البيئي والاقتصادي للدولة، مما يشجع هذا الشيء إلى جذب الخبرات والمؤهلات للاستثمار فيها وتحقيق التنمية، ويجب أن تكون التوقعات على مدى بعيد وذلك راجع إلى حماية حقوق الأجيال في الحاضر والمستقبل.

¹ مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص. 196

² نصيرة خلفه، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي أنموذجا"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 11، العدد 1، سنة 2021، ص. 86

³ دير أمينة، المرجع السابق، ص. 68

الفرع الثالث: وضع تدابير وقائية وعلاجية من أجل التصدي للتهديدات البيئية والاقتصادية.

أصبحت الكوارث البيئية أهم مصادر تهديد للأمن الإنساني ومن الممكن أن تكون هذه في شكل كوارث طبيعية مثل السيول أو حرائق الغابات أو قد تكون كوارث بيئية من صنع الإنسان مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الأرض باختلاف أنواعها، إلا أنه جميعاً من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة على الأمن الإنساني بصفة عامة والأمن الاقتصادي بصفة خاصة¹، بحيث تعتبر التهديدات البيئية من بين أهم معوقات التنمية المستدامة في إفريقيا بفعل آثارها وتداعياتها السلبية على مختلف المجالات ومما لاشك فيه تمتد آثارها السلبية على الاقتصاد².

وعليه كأول خطوة لتحقيق الأمن البيئي فإنه ينبغي أن تتعرف على أسباب التلوث والفساد البيئي كخطوة أولى لتحقيقه، لأنه بمعرفة السبب نستطيع أن نضع التدابير الوقائية كوسيلة أولية لحماية البيئة من التلوث والمحافظة على مواردها الطبيعية بإضافة إلى اتخاذ تدابير علاجية ووضع حلول للمشاكل البيئية³.

بحيث جاء في قانون حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة 104/03 بنص صريح ينص على آلية وقائية وفقاً لنص المادة 03 هو مبدأ النشاط الوقائي بنصها "يقصد بمبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضرراً كبيراً بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف". بحيث يهدف إلى تحقيق النشاط الوقائي في حماية البيئة إلى منع الحاق الضرر بالبيئة أو أحد عناصرها عن طريق استخدام آليات ملائمة ووقائية قبل الشروع في إعداد مخطط أو إنجاز مشروع معين، فهي

¹ أحمد سمير، المرجع السابق، ص. 16.

² دير أمينة، المرجع السابق، ص. 118.

³ ناهد ناصر داود فلمبان، المرجع السابق، ص. 17.

⁴ القانون رقم 10/03، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003. المعدل والمتمم.

آليات سابقة تختلف عن الإصلاح أو الردع كآلية لاحقة يمكن استعمالها بعد تعرض البيئة لأضرار محققة بحيث يقتضي الدور الوقائي في تصحيح الأضرار البيئية¹.

بحيث يقصد بالتدابير العلاجية أو الردعية هي اتخاذ سلسلة سريعة من الآليات التي توقف التهديد الحقيقي للبيئة أو اصلاح الأضرار الناجمة عن التلوث، بحيث تعتبر الضرائب البيئية والجبائية من أهم الآليات الفعالة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع بالإضافة إلى ترتيب المسؤولية المدنية البيئية².

المطلب الثاني: دور الأمن البيئي والاقتصادي في تحقيق التنمية وجذب الاستثمار.

يقصد بالتنمية بصفة عامة توفير للأجيال الراهنة متطلباتها الأساسية والمشروعية دون أن تخل بقدرة النظام أو المحيط الطبيعي على توفير الأجيال القادمة متطلباتها، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها³، فقد عرفته المادة 4 من القانون 10/03 بنصها كالتالي "فهي تعني التوفيق بين التنمية الاجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

يشمل الأمن البيئي على مجموعة من الجهود المبذولة من الدول والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وحماية المواطن من المخاطر، وما يعنى به هو حماية الإطار الذي يعيش فيه وهي البيئة ومواردها من خلال وقف توليدها الحد من افسادها وتدهورها إضافة الى الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية البيئية وصولا إلى الأمن البيئي المنشود، فإن الوعي لمشكلات البيئية وتأثيرها على البيئة ومواردها من خلال الادراك

¹ قريميط جيلالي، ولد عمر الطيب، "المبادئ العامة المستحدثة في قانون البيئة الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسية بن بوعلي شلف، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص. 1753.

² قريميط جيلالي، ولد عمر الطيب، المرجع السابق، ص. 1755.

³ محسن زوبيدة، بن علال بلقاسم، تي أحمد، "الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة اقتصادية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسيلت، المجلد 2،

العدد 01، 2018، ص. 21

لطبيعة البيئة ومكوناتها والتفاعلات فيما بينهم أمر مطلوب لتحقيق الوعي البيئي يؤدي إلى تغيير السلوك والممارسات تجاه البيئة ومواردها¹.

يوجد من أعطى معنى للأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية وذلك نظرا لارتباط الأمن الاقتصادي والتنمية فهما مصطلحان مترابطان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدم الأمن وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمدة نفسها بما يحتاج إليه فإن درجة مقاومته للمهددات الخارجية سوف تزايد بدرجة كبيرة².

فبتفعيل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في سبيل القضاء على الفقر هو أحد أهم الأدوات العامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، بحيث تم التشديد على ضرورة أن يسهم الاقتصاد الأخضر في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين أحوال البشر وخلق فرص عمل وتوفير عمل لائق للجميع والحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الايكولوجية لكوكب الأرض في أداء وظائفها على نحو سليم³.

فبالصدي للتهديدات والحفاظ على المجال البيئة والاقتصاد يؤدي إلى ضمان وحماية حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال تحقيق الأبعاد البيئية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة. بحيث يؤثر انعدام الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي تارة وترد تارة أخرى بالسلب على الاقتصاد الوطني للدولة⁴.

وبالتالي يعتبر توفر المناخ البيئي والاقتصادي وحتى التشريعي البيئة المناسبة لتحقيق التنمية في مختلف مجالاتها وخاصة من خلال مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية ولما لها من دور فعال في مكافحة البطالة وإيجاد فرص العمل وحلولا اجتماعية واقتصادية أخرى، على العموم فإن الاستثمار يشكل ركيزة أساسية للتنمية لأنه يشكل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية وزيادة في الثروات ولما لها من أثر بليغ في إشباع الحاجات وتوفير الخدمات⁵، ففي إطار حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة بحيث

¹ ناهد ناصر داود فلمبان، المرجع السابق، ص.13

² أمينة عمر، الموقع السابق

³ خلفه نصيرة، المرجع السابق، ص.100

⁴ أحمد سمير، المرجع السابق، ص.30

⁵ عبد الله سوسان وآخرون، المرجع السابق، ص.09

ظهرت العديد من المبادرات الدولية خاصة من طرف الدول الصناعية والتي كانت تدرك أخطار التلوث البيئي ففي مؤتمر ستوكهولم 1972، الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على الصحة كل ذلك في إطار حماية البيئة من تدهورها وتحقيق التنمية المستدامة¹.

وبالتالي توجد علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي وبين التنمية الاقتصادية لأنه عندما يتوافر الأمن الاقتصادي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يساعد على وجود الأمن والاستقرار، بحيث لها دور إيجابي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في حياة الفرد من أجل تحسين وزيادة مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل... الخ².

خاتمة:

وفي ختام دراستي لموضوع الأمن البيئي والاقتصادي ومدى مساهمتهما في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها وكل ذلك في إطار دولة يسودها الأمن والاستقرار والسلام بحيث توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها:

. يعتبر الأمن البيئي والأمن الاقتصادي من ضمن عناصر الأمن الإنساني بمفهومه الشامل كما أنه يساهم في تحقيق التنمية بصفة عامة في ظل وجود الأمن القانوني . وجود علاقة بين الأمن البيئي والأمن الاقتصادي بحيث تؤثر التهديدات البيئية سواء كانت بفعل البشر أو الطبيعة بالتأثير على الأمن الاقتصادي من خلال ظهور أزمات اقتصادية بمعنى وجود علاقة طردية فيما بينهم.

لتحقق عنصر الأمن في النظامين البيئي والاقتصادي لابد من وجود مقومات أو محددات على أساسها يتحقق الأمن في مثل هذه المجالات أو الأنظمة الاقتصادية والبيئية وهي الاستقرار في مجال البيئة والاقتصاد، بمعنى لا نقصد بالاستقرار هو الثبات وإنما هي المرونة التي تتمتع بها من أجل العودة للحالة التي كانت عليها دون أن تكون مشاكل اقتصادية أو بيئية، إضافة إلى إمكانية توقع التهديدات البيئية والاقتصادية وذلك لتفادي الخطر المحدق بهاذين المجالين، وكذلك لابد من أن تكون هناك تدابير وقائية قبل حدوث الأزمات البيئية والاقتصادية ولابد من تدابير علاجية بعد حدوث التهديدات البيئية والاقتصادية.

¹ محسن زوبيدة، بن علال بلقاسم، تي أحمد، المرجع السابق، ص.10

² أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو، المرجع السابق، ص.72

كما يعتبر كلا من الأمن البيئي والاقتصادي ولا ننسى الأمن القانوني بيئة جذابة للمستثمر الأجنبي بحيث تساهم في جذب الخبرات والمؤهلات العلمية وبالتالي تحقيق التنمية، كما لا ننسى مسألة الحفاظ على الحقوق للأجيال الحاضرة والمستقبلية تطبيقاً لفكرة التنمية المستدامة ومن بين توصياتنا هي:

وضع أنظمة قانونية صارمة وردعية من خلال تشديد العقوبات على الأشخاص الذين يهددون البيئة والاقتصاد باعتبارهما كأساس للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية ومن ضمن الحقوق المشتركة والمملوكة للأجيال الحاضرة والمستقبلية. إنشاء هيئات أو مراكز متخصصة بإشراف كوادر علمية وخبراء مهنيين في المجال الاقتصادي والبيئي من أجل التنبؤ بالتهديدات البيئية والاقتصادية وذلك للوقاية منها قبل حدوثها أو علاجها بعد وقوعها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

أ- القوانين:

1. القانون رقم 10/03، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003. المعدل والمتمم.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. أحمد سمير، الأمن الاقتصادي مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، بدون طبعة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2012.

2. مازن ليلو راضي، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، جمهورية مصر العربية، 2020.

ب- الرسائل الجامعية:

1. بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي -مقاربة الأمن الإنساني-، مذكرة ماجستير، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.

2. داود الأزر، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015/2016.

3. دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة . دول القرن الافريقي ،، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.
4. ناهد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة عامة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز جدة، المملكة العربية السعودية، 2017
- ج- المقالات في المجالات:

1. أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو، "الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، المجلد2، العدد2، سنة2016.
2. بوداود فاطيمة الزهرة، زاوي أسماء، "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا"، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف2، المجلد 16، العدد 01، سنة 2021.
3. حيدوشي عاشور، شتوي حسنى، "مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة : 2000 . 2018"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس مدية، المجلد 16، العدد01، سنة 2022.
4. قريمط جيلالي، ولد عمر الطيب، "المبادئ العامة المستحدثة في قانون البيئة الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، المجلد 07، العدد01، 2021.
5. محسن زوييدة، بن علل بلقاسم، تي أحمد، "الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة اقتصادية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسيت، المجلد2، العدد01، 2018.
6. نصيرة خلفه، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي أنموذجا"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد11، العدد01، سنة 2021.
- 7- Philippe le prestre, "sécurité environnementale et insécurités internationales", revue québécoise de droit international, université du Québec, 11,1,1998.

د- المقالات على مواقع الانترنت:

1. المرونة البيئية، على موقع ويكيبيديا، أطلع عليه يوم 2023/2/22، على الساعة 19:04، على الرابط <https://ar.wikipedia.org/wiki>
2. . عبد الله سوسان، وآخرون، دور الأمن القانوني في التنمية الاقتصادية، أطلع عليه يوم 2023/02/24، على الساعة 21:30، على الرابط <https://drive.google.com/file/d/1-Urdi81JLm6NxTBsPJp4RWTlIjoaOdstZ/view>
3. عمر أمينة، الأمن الاقتصادي economic security، الموسوعة السياسية، أطلع عليه يوم 2023/02/17، على الساعة 14:09، على الرابط <https://political-encyclopedia.org/dictionary>